

## (2) التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل\*. [مقتطفات]

[.....]

### منطلق\*

نحن، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، أهل الوطن الأصليين ومواطنون في الدولة وجزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية والفضاء الثقافي العربي والإسلامي والإنساني. لقد أدت حرب 1948 إلى إقامة دولة إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخية. ووجدنا أنفسنا نحن الباقين في وطننا (حوالي 160,000 نسمة) داخل حدود الدولة اليهودية منقطعين عن بقية شعبنا الفلسطيني وعن العالم العربي وأرغمنا على حمل جنسية الدولة الإسرائيلية فتحولنا إلى أقلية في وطننا التاريخي. عانينا منذ نكبة فلسطين وقيام الدولة من سياسات تمييز بنيوية حادة وقهر قومي ومن حكم عسكري دام حتى العام 1966 ومن سياسة مصادرة الأرض وتمييز في الموارد والحقوق وتهديد بالترحيل، واعتداءات عنيفة قتلت فيها الدولة مواطنين فلسطينيين في كفر قاسم (1956) ويوم الأرض (1976) ويوم القدس والأقصى (2000).

وبالرغم من كل ذلك فقد حافظنا على هويتنا وثقافتنا وانتمائنا الوطني وتنظيم صفوفنا وحرصها. لقد ناضلنا ونناضل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً مقبولاً وعادلاً وفقاً للقرارات الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

تعريف الدولة بأنها دولة يهودية واستعمالها للديمقراطية لخدمة يهوديتها يقصينا ويضعنا في تصادم مع طبيعة وماهية الدولة التي نعيش فيها. لذلك نطالب بنظام ديمقراطي توافقي يمكننا من المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار والسلطة لضمان حقوقنا القومية والتاريخية والمدنية الفردية والجماعية. في ظل هذا التاريخ الحديث المركب، نتطور حالياً نحو حقبة جديدة، حيث يتصاعد الوعي الذاتي بيننا، مشدداً على الحاجة إلى أن نقوم برسم طريقنا نحو المستقبل وبلورة هويتنا الجماعية وصياغة برامج عملنا الاجتماعية - السياسية، وقد كانت مرحلة تكوين لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل نقطة مفصلية في تاريخ تنظيمنا حيث حازت اللجنة على المصادقية بكونها الهيئة التمثيلية العليا لجميع القوى والهيئات السياسية والشعبية الفاعلة.

انطلاقاً من هذا الواقع، ومن منطلق رؤيتنا للتغييرات الحاصلة داخلنا، يأتي هذا المشروع استمراراً لمسيرتنا النضالية وارتقاء نحو بلورة "تصور مستقبلي" استراتيجي للفلسطينيين في إسرائيل. وينشد هذا العمل الإجابة عن السؤال المصيري: "من نحن وما الذي نريده لمجتمعنا؟"

لتحقيق هذا الهدف ستتبع التصور المستقبلي خطوات عملية ملموسة وخطة عمل عينية ذات أهداف محددة وستشمل كافة التيارات في مجتمعنا باعتبار هذا التصور خطاباً فلسطينياً مستقلاً ونوصي باعتماده مرجعاً. نتوخى من هذا التصور المستقبلي تنظيم الصفوف وإيجاد نقاط الالتقاء لوجهات النظر والمعتقدات والرؤى المختلفة والمتناقضة أحياناً على أساس الثوابت والمصالح الوطنية.

اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية في إسرائيل أخذت على عاتقها تفعيل هذا البرنامج، بإطلاع لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. ويتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين: في المرحلة الأولى شكلت لجنة توجيه ساهمت في توضيح آليات التعبير عن أهداف واستراتيجيات المشروع لتضمن تطبيقه الفعلي، ولتختبر مدى تلاحم الأهداف مع الآليات المخططة للبرنامج. وفي المرحلة الثانية، تم بلورة تصور مستقبلي على مدار أربعة اجتماعات مطولة، انعقدت في نهايات أسابيع وضمت كوكبة من المفكرين والناشطين العرب. وتكتمل هذه المرحلة بعقد مؤتمر عام وبكتاب يعرض من خلاله التصور النهائي وسيرورة العمل.

نصوب لهذا التصور أن يشكل نبزاً في مسار تغيير واقعنا وأن يساهم بالتأثير على الأجندة الإسرائيلية بصورة فعالة وإيجابية، مواصلاً بذلك المضي في الزخم الفعال الذي تنتهجه لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل منذ قيامها. كما نرجو أن يؤدي إلى إثارة وإثراء شرارة النقاش العام فيما بيننا، ونحو المجتمع

الفلسطيني في الخارج، ونحو الدولة والمجتمع اليهودي والرأي العام العربي والعالمي.  
[.....]

## العرب الفلسطينيون في إسرائيل وعلاقتهم بالدولة\*

إن إسرائيل وليدة عملية استيطان بادرت إليه النخب اليهودية - الصهيونية في أوروبا والغرب وساهمت في تنفيذ دول استعمارية كلاسيكية، وتعزز بتكاتف الهجرة اليهودية إلى فلسطين على ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية والكارثة. بعد قيامها في العام 1948 استمرت إسرائيل في انتهاج سياسات مشتقة من رؤيتها لنفسها كامتداد للغرب في الشرق الأوسط، والتنازع مع جوارها بشكل دائم وبمستويات متعددة. كما استمرت في تنفيذ سياسات استعمارية داخلية ضد مواطنيها العرب الفلسطينيين.

نفذت إسرائيل عملية التهويد بأشكال عدة، بدايتها تهجير غالبية أبناء الشعب الفلسطيني في العام 1948 وهدم أكثر من 530 بلدة عربية ومصادرة واسعة للأراضي العربية وإقامة أكثر من 700 مستوطنة يهودية، بغية استيعاب اليهود المهاجرين إليها. ارتكزت هذه الأعمال على تهويد الحيز الجغرافي ومحو الماضي والحضارة الفلسطينية، وإقامة اقتصاد مركزي ومنظومات سياسية تهمش وتضعف الفلسطينيين، خاصة داخل إسرائيل.

من حيث جمعها بين الديمقراطية والإثنية، لا يمكن تصنيف أو تعريف إسرائيل كدولة ديمقراطية، ويتوجب تعريفها كدولة إثنوقراطية مثل تركيا وسري لانكا ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا (وكندا لغاية ما قبل أربعين عاماً تقريباً). فهذه الأنظمة تمنح مجموعات الأقلية مساواة جزئية وتشرك أعضائها بشكل محدود في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، وإن كان ذلك بدرجة غير متساوية على أية حال مع تلك التي تتمتع بها الأغلبية، ووسط اتباع سياسة متواصلة وثابتة من السيطرة والرقابة اللتين تكفلان الحفاظ على هيمنة الأغلبية وهامشية الأقلية.

المبادئ التي توجه النظام الإثنوقراطي هي:

1. مجموعة إثنية مهيمنة تسيطر على جهاز الدولة.
2. تحول الإثنية (والدين)، وليس المواطنة، إلى مبدأ أساس لتوزيع الموارد والإمكانات، وسط تقويضها لـ "الشعب" (عموم المواطنين).
3. عملية "أئنة" تدريجية للسياسة التي تتكون على أساس الطبقات الإثنية.
4. حالة دائمة من انعدام الاستقرار.
5. المنطق الإثنوقراطي هو الذي يوفر أدوات التحليل لفهم مجتمعات ذات نظام يفضل بشكل كامل مجموعة معينة على حساب المجموعات الأخرى، كما أنه يوفر بطبيعة الحال ديناميكية العلاقات بين المجموعات المختلفة.

من أجل الحفاظ على النظام الإثنوقراطي قامت الدولة إجمالاً باتباع عدة قواعد مركزية لتعاملها مع المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، تتلخص هذه السياسات بما يلي:

1. قطع صلة الهوية بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وباقي أجزاء الشعب العربي الفلسطيني والأمميتين العربية والإسلامية ومحاولة بناء مجموعة جديدة "عربية إسرائيلية" أو "العربي الإسرائيلي" الجديد؛
2. منع العرب الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل المادي والمعنوي مع إخوانهم في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين؛
3. معارضة تنظيم العرب الفلسطينيين في إسرائيل خارج ما تريده الأكثرية والدولة من حيث التمثيل البرلماني، والتدخل لمنع أية إمكانية جديدة لنسبة كبيرة منهم لعمل سياسي خارج برلماني يركز على العمل الشعبي والنضال الجماهيري؛
4. معارضة محاولات القيادات الرامية إلى بناء رؤية مناهضة لتكريس وضع الأقلية في الدولة اليهودية، والتي ترضى في نهاية المطاف بالسيطرة اليهودية على الدولة ومقدراتها ومواردها؛
5. إجبار العرب الفلسطينيين في إسرائيل على القبول بتوزيع موارد الدولة حسب المفتاح الإثني وليس حسب

المواطنة حتى يتسنى للدولة الحفاظ على تفوق اليهودي ودونية العربي الفلسطيني.

العرب الفلسطينيون في إسرائيل غير راضين عن مكانتهم الجماعية. ففي الوقت الذي يحافظون فيه على هويتهم العربية الفلسطينية، يتطلعون إلى تحقيق المواطنة الكاملة في الدولة ومؤسساتها وتحقيق إدارة ذاتية مؤسساتية تضمن لهم حق إدارة شؤونهم الخاصة كمواطنين في مجالات التعليم والثقافة والدين، وذلك بطبيعة الحال كجزء لا يتجزأ من الدولة والمواطنة الإسرائيلية، بالإضافة إلى سعيهم لتحقيق المساواة مع الأغلبية اليهودية. وفي الحقيقة فإن إدارة ذاتية من هذا النوع في إطار الدولة تشكل نموذجاً لنظام مبني على أساس "الديمقراطية التوافقية"، وهو بمثابة نظام يجسد وجود مجموعتين قوميتين في الدولة، اليهود والفلسطينيين، يضمن المشاركة الحقيقية في السلطة والموارد واتخاذ القرار لكلتا المجموعتين.

### أهداف يتوجب أن تكون في صلب مطالب الجماهير العربية الفلسطينية خلال العقدين القادمين:

1. إقرار الدولة بمسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية عام 1948 ونتائجها الكارثية بالنسبة للفلسطينيين عموماً، ولموطني إسرائيل منهم بشكل خاص، وضرورة شروعها في العمل على إصلاح ما حدث، بما في ذلك تعويض مواطنيها الفلسطينيين، كمجموعة وكأفراد، عما لحق بهم جراء النكبة وجراء السياسات التي اشتقت من رؤيتهم "كجزء من العدو" وليس كمواطنين لهم الحق في معارضة الأكثرية وتحديدها؛
2. اعتراف الدولة بالعرب الفلسطينيين في إسرائيل كمجموعة قومية أصلية (وأقلية حسب التعريفات المتداولة في المواثيق الدولية) لها الحق، في إطار الدولة والمواطنة، في اختيار ممثلها مباشرة وفي إدارة شؤونها الخاصة (الثقافية والتعليمية والدينية)، وإقامة مؤسساتها الوطنية في مختلف مناحي الحياة، ووقف سياسة التفرقة بين أبناء الطوائف الدينية العربية؛
3. إقرار الدولة بكونها وطناً مشتركاً لمواطنيها من العرب الفلسطينيين واليهود (ويتم السعي إلى أن تتضمن قوانين الأساس ودستور إسرائيل المستقبلي فقرة افتتاحية ترسي هذا المبدأ/الاعتراف)، بحيث ترتكز مضامين العلاقة بينهم على إحقاق الحقوق الإنسانية وحقوق المواطنة التامة والمتساوية والتي بدورها ترتكز على المواثيق الدولية والإعلانات والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وتسود بين المجموعتين علاقة متبادلة مبنية على أسس النظام الديمقراطي التوافقي (ائتلاف واسع بين نخب المجموعتين؛ التمثيل النسبي المتكافئ؛ حق النقض المتبادل؛ الإدارة الذاتية للقضايا ذات الخاصية)؛
4. اعتراف إسرائيل بالحقوق الخاصة بالأقليات حسب المواثيق الدولية، بحيث تقر بأن للعرب الفلسطينيين في إسرائيل مكانة خاصة في مؤسسات المجتمع الدولي وتعترف بهم كمجموعة قومية وثقافية أصلية ذات مواطنة تامة في إسرائيل، تحظى بحماية ورعاية ودعم دولي حسب المواثيق والمعاهدات الدولية؛
5. توقّف إسرائيل عن اتباع سياسات وتنفيذ مشاريع تحمل صبغة تفضيل الأكثرية، بل والقيام بإزالة كافة مظاهر التفوق العرقي على جميع المستويات، وأهمها التنفيذي والبنوي والقانوني والرمزي. وتبني سياسات تحمل صفات "التفضيل المصحح" في جميع مناحي الحياة، حتى يتم التعويض بشكل كامل عن الأضرار التي تكبدها المواطنون العرب الفلسطينيون جراء سياسات التفضيل العرقي لليهود حتى الآن. فتقوم الدولة، على سبيل المثال، بالتعاون مع ممثلي الجماهير العربية، بفحص إمكانية إعادة جزء من أراضيهم التي صودرت لأسباب لا تتعلق بالتطوير العام (شوارع وحدائق عامة)، كما تقوم بانتهاج سياسة تخصّص بموجبها نسبة متكافئة من مواردها المختلفة لصالح حاجاتهم المباشرة إلخ؛
6. تعترف إسرائيل بحق أبناء الطائفة الإسلامية في إدارة شؤونهم في قضية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وترفع يدها عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، كجزء من الحقوق الجماعية الممنوحة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛
7. تعترف إسرائيل بحق العرب الفلسطينيين في إسرائيل في التواصل القومي والديني والثقافي والاجتماعي مع بقية أجزاء الشعب الفلسطيني ومع جميع مركبات الأمتين العربية والإسلامية.

## المكانة الحقوقية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل\*

ثمة حقيقتان مؤسّستان يتوجب أخذهما في عين الاعتبار في بلورة المكانة الحقوقية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل:

1. كون العرب الفلسطينيين في إسرائيل أهل البلاد الأصليين، ولهم علاقة عضوية وتاريخية بوطنهم وجدانياً ووطنياً ودينياً وثقافياً.
  2. كونهم جزءاً حياً ولا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني.
- ويستدل من واقع العرب الفلسطينيين في إسرائيل وجود بعدين اثنين أساسيين في تعامل الدولة معهم:
1. البعد الرسمي - القانوني، المتمثل في التمييز القائم منذ قيام الدولة على صعيد القوانين والتشريعات الإسرائيلية التمييزية (التمييز المقون).
  2. البعد الاقتصادي - الاجتماعي (أو المادي)، المتمثل في التبعية الاقتصادية التي تنعكس ميدانياً في ظروف معيشة المواطنين العرب الفلسطينيين.
- ويمتُ هذان البعدان الواحد للآخر بصلة وثيقة، ليحددان معاً، وجدلياً، تجربة المواطنين العرب الجماعية. وتركز هذه الورقة بصورة نقدية على البعد الأول - الحقوقي، حاضراً ثم مستقبلاً.

### التبعية الرسمية

تتضمن المنظومة القضائية الإسرائيلية عدداً من القوانين المركزية التي تنتج (وبالتالي تكرر) اللامساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل على رؤوس الأشهاد (de jure). لذا فإن القاعدة القانونية ذاتها هي قاعدة منحازة علانية لصالح مجموعة الأغلبية. ولا يقتصر هذا الانحياز الرسمي على المجالات الرمزية فقط، مثل علم الدولة ورموزها، وإنما يتغلغل في عمق مكانة العرب الفلسطينيين القانونية في نواحي حياتية أساسية، لا سيما المواطنة والهجرة والمشاركة السياسية وملكية الأراضي واللغة والأماكن المقدسة وغيرها. وتؤدي هذه التبعية الرسمية، في المجلد، إلى تصنيف رسمي علني للمواطنة الإسرائيلية: مواطنة من الدرجة الأولى، يحملها المواطن الذي يتمتع بالأفضلية المقوننة المذكورة؛ ومواطنة من الدرجة الثانية والثالثة، يحملها من يحرم من هذه الأفضلية. ومن نافل القول أن هذه الفوقية الإثنية تتناقض جوهرياً مع مبادئ ديمقراطية أساسية كالمساواة ومناهضة التمييز القومي والعرقي، تقرها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

إن هذا التمييز الرسمي على أساس قومي هو، برأينا، في صميم حالة التمييز التي يعيشها المواطنون العرب الفلسطينيون في إسرائيل، وهو القضية الجذرية التي تنحدر منها معاناتهم جماعية وأفراداً. وهكذا، فقد جاء تعريف إسرائيل رسمياً كدولة الشعب اليهودي، ليخلق سداً أيديولوجياً منيعاً أمام إمكانات تحقيق المساواة الجوهرية التامة للمواطنين العرب فيها.

### التبعية الاجتماعية - الاقتصادية

لا يمكن، إذاً، الحديث عن تحقيق مساواة حقيقية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في ظل قوانين تمييزية ترسي علاقة هرمية بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية الفلسطينية، وتتسم بفوقية المجموعة القومية المسيطرة. وتطرح مركزية هذه القوانين التمييزية في الحياة العامة في إسرائيل سؤالاً جوهرياً لا مفر منه: هل يمكن، أصلاً، ضمان إحقاق المساواة الحقيقية للمواطنين العرب حتى في تلك المجالات المجتمعية التي يغيب فيها نظرياً ذلك التصنيف التمييزي؟ ما ندعيه هو أن للتشريعات والقوانين الإسرائيلية التي تنتج اللامساواة بين العرب واليهود، انعكاساً وتأثيراً كبيرين، وعلى نطاق واسع يتعدى حدود القوانين التمييزية ويمس فعلياً بمكانة العرب الفلسطينيين في جميع المجالات في البلاد، بما في هذا تلك التي يسري فيها - نظرياً - مبدأ المساواة.

فإلى جانب التبعية الرسمية أعلاه، يستدل من واقع العرب الفلسطينيين وجود إجحاف تاريخي متواصل في ظروف المعيشة أيضاً (de facto)، كما يظهر جلياً في المعطيات الاجتماعية - الاقتصادية في البلاد الرسمية

منها والشعبية. وهكذا، تضاف إلى الدونية الرسمية في مكانة العرب الفلسطينيين، كما أسلفنا، تبعية اجتماعية - اقتصادية. وتتخذ هذه التبعية تعابير جلية في مختلف مناحي حياتهم، مثل آفة الفقر، والبطالة المتفاقمة، والتحصيل الدراسي المتدني وغيرها.

وفي ظل هذا الإطار التمييزي، فشلت المحكمة العليا في إسرائيل، بصفتها الملاذ القضائي الأخير، في توفير الحماية القضائية الجدية لحقوق المواطنين العرب. وردت العليا بالالتماس تلو الآخر في قضايا مركزية ومصيرية للمواطنين العرب، ارتبطت عينياً بمصادرة الأراضي وتوزيع الميزانيات والموارد الحكومية. أمّا قرارات العليا، القليلة بحد ذاتها، التي تجاوزت نسبياً مع الملتزمين العرب (مثل قضية عائلة قعدان وحققها بالسكن في كتسير)، ورغم كونها إيجابية على المستوى الحقوقي الرسمي - فقد جاءت تفسيرات المحكمة فيها بصورة قواعد حقوقية ذات طابع فردي ضيق، بحيث لا تحمل أي بعد جماعي واسع يؤثر فعلياً على واقع العرب الفلسطينيين الحياتي في البلاد. ثمة حاجة، إذًا، إلى وضع استراتيجيات حقوقية تتجاوز والتصورات الجماعية المستقبلية للعرب الفلسطينيين في البلاد، وإلى بلورة وتطوير خطاب حقوقي يتجاوز محدوديات القانون والقضاء الإسرائيلييين ويطرح بدائل ورؤى حقوقية جوهرية تحفظ للأقلية الفلسطينية حقوقها المدنية والقومية والتاريخية.

## نحو المساواة الجماعية - التحولية

تعتمد رؤيتنا الحقوقية لقضية مساواة العرب الفلسطينيين بالأساس على النظرة الجماعية والتحولية (Group Transformation) لمبدأ المساواة، والتي بحسبها نسعى إلى تحقيق المساواة والشراكة الفعليين على المستوى القومي - الجماعي، وإلى مكافحة ظروف التبعية الرسمية والتبعية الاقتصادية التي يعاني منها العرب الفلسطينيون على حد سواء؛ سعياً إلى تغيير مجتمعي بنيوي وشامل يحقق لنا ظروفًا حياتية على أرض الواقع لا تقل بمستواها الاقتصادي - الاجتماعي عن تلك المتوفرة لدى مجموعة الأغلبية، وذلك نحو تحقيق الحرية الكاملة من ظروف التبعية القومية والاستغلال والاضطهاد. اعتماداً على هذه الرؤية الديمقراطية الواسعة نضرب لبلورة تصورنا المستقبلي الجماعي للمكانة الحقوقية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، لتقوم على المساواة الشراكية والمتكافئة.

### 1. حقوق المواطنة المشتركة

بغية ضمان الحماية القانونية المنشودة لحقوق المواطنة المشتركة في الدولة، على المنظومة القانونية في البلاد أن تتبنى، على نحو شامل، القوانين المناهضة للتمييز في كافة نواحي الحياة، وذلك على الصعيدين العام والخاص. وعلى هذه المنظومة القانونية أن تشمل أيضاً إقامة مفوضية (أو مفوضيات) مستقلة للمساواة وحقوق الإنسان، يتمحور عملها في ضمان تطبيق القوانين المناهضة للتمييز ومتابعة تنفيذها ميدانياً. كما وعلى المنظومة القانونية في البلاد أن تتبنى المواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وأن تلتزم بها، مثل المعاهدة الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز؛ وتلك الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية؛ وتلك الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتلك الخاصة بمساواة المرأة؛ وحقوق الطفل؛ بحيث تصبح بنود هذه المعاهدات جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي الساري في البلاد.

### 2. الحقوق القومية - الجماعية

وفي صلب المساواة القومية - الجماعية المنشودة للعرب الفلسطينيين نطرح مبدأً أساسياً، هو شراكتهم التامة والحقيقية، وعلى قدم التكافؤ، أفراداً وجماعة، في كافة الموارد العامة في الدولة، السياسية منها والمادية والرمزية.

هذه الشراكة هي حجر الزاوية في بناء مجتمع متساو وعادل في البلاد. وتتطلب ممارسة هذه الحقوق الشراكية عملية إعادة بناء المؤسسات السياسية والمجتمعية والاقتصادية في الدولة، كي يضمن المبنى الجديد الانتماء والفرصة المتساويين لكل مجموعة اعتماداً على أسس ديمقراطية من التوافق وتقاسم القوى power-sharing. وعلى صعيد الحماية القانونية للحقوق القومية والجماعية، نشير تحديداً إلى عدد من المحاور الحقوقية

- الأساسية التي يتوجب ضمانها سعياً نحو البلورة المنشودة للمكانة الحقوقية للمواطنين العرب الفلسطينيين:
1. الاعتراف الرسمي بالوجود الجماعي للعرب الفلسطينيين في الدولة، وبخاصيتهم القومية، والدينية، والثقافية، واللغوية؛ والاعتراف بكونهم أهل الوطن الأصليين؛
  2. الاعتراف بحق العرب الفلسطينيين في المساواة الجوهرية التامة في الدولة على أساس قومي - جماعي، إلى جانب المساواة المدنية؛
  3. ضمان ثنائية لغوية جوهرية في البلاد، على قدم المساواة بين العربية والعبرية؛
  4. ضمان التمثيل والمشاركة الملائمين والمؤثرين على أساس قومي للعرب الفلسطينيين في دوائر اتخاذ القرار في الدولة وفي المؤسسات المجتمعية العامة، بحيث يضمن هذا التمثيل للعرب الفلسطينيين تفعيل حق النقض (الفيتو) في القضايا المتعلقة بهم؛
  5. ضمان الإدارة الذاتية للعرب الفلسطينيين في مجال التربية والتعليم، والدين، والثقافة، والإعلام، والاعتراف بحقهم في تقرير المصير فيما يتعلق بشؤون حياتهم ذات الخاصية الجماعية، وذلك بما يكمل شراكتهم في المنفّس والفضاء العامين في الدولة؛
  6. الرصد الخاص على أساس جماعي في توزيع الموارد المادية العامة في الدولة، لا سيما الميزانيات والأراضي والمسكن، اعتماداً على مبدأي العدالة التوزيعية والعدالة التصحيحية؛
  7. ضمان التمثيل الملائم، على أساس جماعي، في منظومة الدولة الرمزية؛
  8. ضمان حق العرب الفلسطينيين في إقامة وتوثيق علاقات خاصة، بشكل حر، مع سائر أجزاء الشعب العربي الفلسطيني، ومع الشعوب العربية قاطبة؛
  9. ضمان حقوق العرب الفلسطينيين في قضايا عينية غيّبت تاريخياً، مثل قضية المهجرين في وطنهم ("الحاضرون الغائبون") وعودتهم إلى قراهم ومدنهم الأصلية؛ وقضية أملاك الوقف الإسلامي ونقل صلاحيات إدارتها لأبناء الطائفة الإسلامية؛ وقضية الاعتراف بالقرى العربية التي لا تعترف سلطات الدولة بوجودها؛ وقضية الأراضي العربية التي صودرت من أصحابها العرب ظلماً وإجحافاً؛
  10. أخيراً وليس آخراً، الإقرار الرسمي بالغبن التاريخي ضد العرب الفلسطينيين في البلاد والشعب الفلسطيني عامة، وضمن إنهاء هذا الغبن ومعالجة عواقبه المستمرة حتى يومنا هذا.

ومن أجل بلورة وتحقيق المكانة الحقوقية المنشودة للمواطنين العرب الفلسطينيين، وبغية العمل على مواجهة التحديات الكبيرة التي ترافقنا في نضالنا هذا، نقترح تعزيز وتطوير المكانة الحقوقية والثقافية والاجتماعية - الاقتصادية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل من خلال إجراء الدراسات الحقوقية والاستراتيجية بغية بلورة وتطوير سياسات في هذا المجال لخدمة ودفع قضايانا على الأمدين القريب والبعيد، والعمل على إشراك جماهيرنا بفاعلية وبمبادرة أكبر في تخطيط سياساتها واستراتيجياتها الجماعية؛ وفي وضع رؤية مستقبلية واضحة المعالم في نضالها لإحقاق المساواة الشراكية الجوهرية ولمناهضة التمييز القومي والإقصاء في الدولة. ■

(\*) المصدر: [www.arab-lac.org](http://www.arab-lac.org)

أصدرت هذه الوثيقة لجنة برئاسة شوقي خطيب (رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل)، وعضوية كل من: سلمان ناطور؛ عايدة توما؛ رياض إغبارية؛ مروان دويري؛ أسعد غانم؛ خالد أبو عصب؛ جعفر فرح؛ غيداء ريناوي - زعبي.

(\*) اعتمد في النص خطاب المذكر مع أن القصد للجنسين.

(\*) اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه د. أسعد غانم وناقشته المجموعة.

(\*) اعتمد في كتابة هذه الورقة على البحث الذي قدمه د. يوسف تيسير جبارين وناقشته المجموعة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)